مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٢٢٦

الثلاثاء، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٠/١٠.

نيويورك

الرئيسة	السيد ميسا - كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	السويد	السيد أورنيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد بيك
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاشكو

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2018/241)

1810066 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2018/241)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل هايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/286، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/241، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إثيوبيا، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، والسويد، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكازاخستان، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، والصين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): حصل مشروع القرار على ١٣ صوتا مؤيدا بدون أي معارضة، مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة تاتشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن قرار اليوم ٢٤١٠ (٢٠١٨)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لمدة سنة أخرى، قرار من أجل هايتي. إنه من أجل استمرار التقدم الذي أحرزه البلد صوب تحقيق الأمن والاستقرار. إنه من أجل تكييف بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام هناك مع الحالة السياسية والأمنية في الميدان. إنه من أجل مساعدة هايتي على تطوير القدرة على تولي زمام القيادة في توفير أمنها بنفسها وتعزيز مؤسساتها.

وعلى الرغم من أن بعض أعضاء المجلس قد سعوا إلى زرع التباس بشأن ماهية الصياغة المعيارية لحفظ السلام بتكليف من قبل مجلس الأمن، تظل الحقيقة هي أننا هنا اليوم من أجل دعم هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. لقد أعرب المجلس المرة تلو الأخرى، عن دعمه لتزويد بعثات حفظ السلام بما هو ضروري لحماية المدنيين في جميع أنحاء العالم، واليوم ليس مختلفا. وبهذا القرار، يؤكد المجلس من جديد دعمه لحكومة هايتي وللبعثة ولتعاونهما الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وجميع وكالات الأمم المتحدة العاملة من أجل بناء هايتي أقوى. وسيكون هذا الأمر أساسيا إذ أن على البعثة الانتقال إلى وجود بمهام أخرى غير حفظ السلام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

السيد بوليانسكيي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أبدأ بياني تعليلا للتصويت بعبارات الدعم لهايتي وآمالنا

في أن نراها مستقرة استقرارا دائما في أقرب وقت ممكن. إنني لن أكرر ما قلته قبل أسبوع بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.8220)، غير أنني سأشير إلى أن جميع المتكلمين تقريبا نوهوا في ٣ نيسان/أبريل بالتطورات المشجعة في الحالة في هايتي، وأشاروا إلى إمكانية الانسحاب التدريجي لبعثة حفظ السلام ونقل السلطة إلى حكومة هايتي. وقد اشتمل آخر تقرير للأمين العام (S/2018/241) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي على شعور مماثل أكده وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - بيير لاكروا، عقب الزيارة التي قام بها إلى هايتي.

ومع ذلك، فوجئنا أثناء العمل على مشروع القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨) لتمديد ولاية البعثة، بأن القائمين بالصياغة قرروا تشديد حكم أساسي من أحكام الوثيقة بقي بدون تغيير منذ أن بدأ وجود قوات حفظ السلام في هايتي في ٢٠٠٤، وهو الإشارة إلى إجراءات تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على استخدام الجزاءات والقوة العسكرية. لقد ظل وجود حفظ السلام في البلد يعمل عاما بعد عام، على مدى السنوات الـ ١٤ الماضية، بموجب الفصل السابع غير أن تطبيقه اقتصر على المهام المحددة المتمثلة في ضمان الأمن الشخصي للسكان وحفظة السلام أنفسهم. وقد تم القيام بتلك الطريقة في حالات أخرى كذلك، على سبيل المثال في القرار ٢٣٨٦ (٢٠١٧) بشأن أبيي، الذي بادر به كذلك، بالمناسبة، زملاؤنا الأمريكيون. تركز البعثة الجديدة في هايتي على مساعدة الحكومة على تعزيز قدرتها على رصد حقوق الإنسان.

وفي هذا العام، قرر عدد من أعضاء المجلس، على الرغم من كل المناقشات بشأن الإسراع بنقل مهام البعثة إلى الحكومة المضيفة، زيادة الضغط وفعلوا ذلك بطريقة متعجلة لا يمكن تفسيرها، مقدمين المشروع بالحبر الأزرق قبل أكثر من أسبوع من انتهاء ولاية البعثة. لماذا لم يستفد القائمون بالصياغة من الوقت لإجراء مناقشة وافية والتوصل إلى توافق مقبول في الآراء؟ وأود أن أسأل الذين أيدوا هذا النهج ما الذي تغير في حالة حقوق الإنسان في بلد لم يكن فيه نزاع مسلح لفترة طويلة بحيث صار فجأة يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين؟ أم أن هذه محاولة أخرى لاستخدام مجلس الأمن للضغط على دولة ذات سيادة؟ إن الأمر يبدو وكأنه جهد آخر للتكهن بشأن موضوع حقوق الإنسان في واحد من أهم المحافل الدولية، المنشأة خصيصا لمناقشة أخطر التهديدات للسلام الدولي. وما من شك في أن الحالة في هايتي لا تمت بصلة إلى ذلك.

وأود أن أذكر المجلس بأن معظم تلك الدول قد دعت، قبل أسبوع، إلى تعزيز حس الهايتيين بالمسؤولية الوطنية وإلى أهمية تعاون البعثة مع الحكومة. ولكن في الواقع تجاهل القرار موقف بورت - أو - برانس من هذه المسألة الحاسمة، المعروفة جيدا، إذ أن مجلس الأمن قد قام بزيارة إلى هايتي في وقت قريب جدا. كما لا يسعنا إلا أن نلاحظ الموقف النقدي المتزايد لبعثة الأمم المتحدة من جانب شعب هايتي. فذلك أمر مقلق للغاية ينبغي استحضاره على سبيل الأولوية. ونحن نعتقد أن هذا النهج لن يسهم في فعالية عمل البعثة. فنحن نشهد فعلا إشارات مناظرة تدعو للقلق. إنه لأمر جيد أن وكيل الأمين العام لاكروا يدرك سوء الفهم بين رئيس البعثة والبلد المضيف، كما ألمح إلى ذلك في بيانه.

وهناك مسألة أخرى مثيرة للقلق. رفض عدد من الوفود، التي عادة ما تعرب علنا وبصورة منتظمة عن تأييدها الكامل لسياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح مطلقا إزاء الجرائم الجنسية، المساعدة على تنفيذها. والنتيجة هي أن القرار يمر مرورا خفيفا على الجرائم التي يتورط فيها ممثلو المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى الأمم المتحدة، على الرغم من أن المجتمع الهايتي قد حث المجتمع الدولي بفارغ الصبر على التركيز على هذه المشكلة. ولم نسمع أي تفسيرات واضحة لهذه المعايير المزدوجة.

ونناشد قيادة البعثة والأمانة العامة، في هذا الصدد، أن يبلغا المجلس عن الحالات الصارخة المعروفة، التي توجد لها الأدوات اللازمة.

ولأننا نعتقد أن الدعم الدولي أمر حاسم في هايتي في هذه المرحلة الهامة للغاية، لم نقرر عرقلة القرار في شكله الحالي. وستستمر البعثة، في التزام صارم بولايتها، من أجل تقديم المساعدة إلى البلد المضيف في الالتزام بسيادة القانون وتعزيز قدرات هيئاته لإنفاذ القانون.

ومع ذلك، وللأسباب التي ذكرتها، لا يمكننا أن نؤيد القرار بصيغته الحالية. ونصرّ على أنه ينبغي عدم التفكير في اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حتى وإن كان ذلك ينطبق على الحالة في هايتي، إلا كملاذ أخير فيما يتعلق بمسائل السلامة البدنية.

في الختام، أود أن أشير إلى أننا كنا شهودا للأسف على أن بعض أعضاء المجلس المعروفين قد قوضوا مرة أخرى، في محاولاتهم الرامية إلى الضغط على الجميع بلا سبب، تصويتاً آخر قائما على توافق الآراء، على الرغم من حقيقة أن المجلس لا يتبنى موقفا موحدا إلا بشأن عدد قليل جداً من المواضيع. وفي هذه المرة، قرر الزملاء تشديد موقفهم بشأن بلد تتطور الحالة فيه بشكل إيجابي نوعا ما وتقوم فيه بعثة الأمم المتحدة بمهامها وهناك آمال في إمكانية إنهاء وجودها تدريجياً. ولا يمكن لنا أن نتفق مع ذلك النهج. ونتيجة لذلك، جرى تقويض أهمية قرار اليوم بصورة خطيرة. فهل كان الأمر يستحق ذلك؟ فلربما كان من الأفضل الاتفاق على قرار قائم على توافق الآراء بدلاً من تقديم موعده أسبوعاً. ولكن بغض النظر عن ذلك، نود الإعراب عن دعمنا لبور – أو – برانس والتأكيد على أن روسيا ستواصل العمل من أجل كفالة أن تساعد نتائج الجهود التي يبذلها مجلس الأمن حقاً في تطبيع الحالة في هايتي وتعزيز سيادتها واكتفائها الذاتي.

السيد يورنتي سوليث (بوليفيا) (*تكلم بالإسبانية*): إن بوليفيا، بصفتها بلداً ملتزماً بمنطقته ولكنه ملتزم في المقام الأول بما يحقق المسؤولية والشفافية، يود أن يعلل تصويته اليوم. لقد صوتنا مؤيدين للقرار ٢٤١٠ (٢٠١٨)، ولكن نود أن نسلط الضوء على عناصر محددة لم ينظر فيها وفد الولايات المتحدة، بصفته القائم على الصياغة، فيما يتعلق بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وقد سبق وأن أشارت بعض الوفود إلى هذه العناصر، ومنها وفد بلدي.

ولهذا السبب، لم يُتخذ قرار اليوم لتجديد ولاية البعثة بالإجماع، الأمر الذي يبعث على القلق بالنظر إلى أنه لا يوجه الرسالة الصحيحة إلى جمهورية هايتي وإلى البعثة والمجتمع الدولي بصفة عامة. فالبعثة بحاجة إلى الدعم الكامل من المجلس من أجل الوفاء بولايتها، وتحتاج هايتي إلى دعم فعال من أجل معالجة تحدياتها الوشيكة.

وعلاوة على ذلك، فمن المثير للقلق أن تتخطى الدول القائمة على الصياغة حدودها دون النظر في مواقف وآراء الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، ناهيكم عن مواقف وآراء البلد المضيف. وينص القرار على أن يعمل مجلس الأمن وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة طوال مدة ولاية البعثة. والحجة الرئيسية في ذلك هي أن مجلس الأمن كان يعمل بالفعل، لدى اتخاذ قرار العام الماضي ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، وفقاً للفصل السابع. وتنص الفقرة الخامسة عشرة من ديباجة ذاك القرار على أنه:

> ”وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المبين في الجزء ١ من الفقرة ٧ من منطوق القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، وفيما يتعلق بفقرات المنطوق من ٥ إلى ١٤ التي تتصل بالبعثة الجديدة“.

ويرد عنصر حقوق الإنسان في الفقرة ٦. ومع ذلك، فإن تعبير ”يتعلق بـ“ يعني أن مجلس الأمن لا يتصرف بموجب الفصل

السابع إلا فيما يتعلق بالجزء ١ من الفقرة ٧ من منطوق القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، المدرجة بين الفقرتين ٥ و١٤ من المنطوق، بينما كان الجزء ١ من الفقرة ٧ من منطوق القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤) يشير فحسب إلى بيئة آمنة ومستقرة، أي التصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالجزء ١. وهو يقرر بعد ذلك أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ستتمتع بالولاية التالية في بيئة آمنة ومستقرة.

قيل لنا إن القرار يتعلّق بهايتي. وخلال زيارة مجلس الأمن إلى هايتي في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٧، طلب رئيس هايتي وأعضاء في برلمانها والعديد من ممثلي المجتمع المدني صراحة أن تخضع الولاية للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة لأن هايتي، في رأيهم، لا تشكّل بالتأكيد تهديداً للسلام والأمن الإقليميين أو الدوليين.

ونحن على ثقة بأنه كان ينبغي على الأقل استخدام الصياغة المستخدمة في القرارات السابقة على مدى السنوات الـ ١٤ الماضية، وذلك من أجل بناء الثقة بين الأمم المتحدة وهايتي. وأخيراً، نحن مقتنعون بأن الصياغة الحالية المستخدمة في القرار المتخذ يجب ألا تشكل سابقة بالنسبة للبعثات المقبلة. وبشكل واضح، يتعلق الأمر بعدم أخذ الحقيقة على أرض الواقع في الاعتبار وبطرح قرارات للتصويت مع العلم بأنه لا يوجد توافق في الآراء بشأنها.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): في الوقت الحاضر، ينبغي أن تركز بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي على مساعدة الحكومة الهايتية في الاضطلاع بمسؤولية الحفاظ على الأمن الوطني وأن تنسحب في نهاية المطاف بطريقة تدريجية ومنظمة، بما يتماشى مع المصالح الوطنية لهايتي وبلدان المنطقة.

وتعتقد الصين أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت الراهن، فإن الحالة العامة في هايتي مستقرة. وينبغي أن تكون ولاية البعثة واضحة وصريحة، مع التركيز على مساعدة هايتي في التصدي لتحديات السلام والأمن، بدلاً من التركيز أكثر من اللازم على حقوق الإنسان في هايتي. وكان ينبغي لأعضاء المجلس إجراء مشاورات متأنية بشأن مشروع القرار. وعندما يكون لدى بعض أعضاء المجلس شواغل بشأن مشروع النص، لم يكن ينبغي أن تسارع الأطراف ذات الصلة بطرحه للتصويت دون دراسة كافية. إن القرار المُتخذ للتو لا يراعي الشواغل المشروعة لبعض الأعضاء بصورة كاملة.

وتعرب الصين عن أسفها لذلك وقد امتنعت عن التصويت جراء ذلك. وتأمل الصين في أن يظلّ أعضاء المجلس متحدين، وأن يتأكدوا من تنفيذ البعثة بسلاسة لاستراتيجية الانسحاب التدريجي للقوة خلال فترة السنتين المحددة وأن يسعوا جاهدين إلى تعزيز الاستقرار والتنمية في هايتي.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨) الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لمدة سنة واحدة ويمهد لسحبها بهدف بدء مرحلة انتقالية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وستواصل البعثة تنفيذ ولايتها حتى ذلك الحين، بالاستناد إلى ثلاث ركائز هي: تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية، وتوطيد سيادة القانون، ورصد حالة حقوق الإنسان. ويؤسفنا أن البعثة لم تحصل على موافقة المجلس بالإجماع، بالرغم من أننا جميعاً نؤيد الهدف المتمثل في استقرار هايتي وازدهارها.

إن مهام بعثة الأمم المتحدة المتعلقة بالتأهيل المهني لقطاع العدالة وتدريب أفراد الشرطة تمثل الأساس للاستقرار الطويل الأمد وشرطا لازما لتحقيق التنمية الاقتصادية في هايتي. ونشجّع السلطات الهايتية على الاستفادة من أداة الأمم المتحدة هذه من أجل توطيد الاستقرار في البلد وتحسين رفاه السكان. وإن احتمالات الوفاء باستراتيجية الخروج بحلول تشرين الأول/

أكتوبر ٢٠١٩ ينبغي ألا تُقعدنا عن العمل أو تؤثر على العمل الممتاز الذي يقوم به الرجال والنساء في الوقت الراهن على أرض الواقع. وتمثل النقاط المرجعية التي حددها الأمين العام، بما فيها تلك المتعلقة بحماية حقوق المواطنين الهايتيين، بوصلة لتوجيه عمل البعثة والسلطات الهايتية.

والآن، يتحتم على الدولة الهايتية تولي المسؤولية عن تلك الأهداف بغية كفالة استمرار نجاح تعاونها مع الأمم المتحدة. ويمكن لهايتي أن تعول على دعم فرنسا الكامل في هذا المسعى.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨) وبتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لمدة ١٢ شهرا إضافية. وكما أوضحت الولايات المتحدة، فإن التصويت الذي أجريناه اليوم لا يمثل تعبيرا عن حكمنا على البعثة أو حكومة هايتي. وكما بينّا يوم الثلاثاء (انظر S/PV.8220)، فإننا ملتزمون بتنمية هايتي وبوجود متكامل للأمم المتحدة في ذلك البلد. وسيتيح التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الخروج خلال فترة الأشهر الـ١٨ الأخيرة للبعثة نقل المهام بسلاسة من البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة هايتي.

ونعتقد بقوة أن البعثة يجب أن تكون لديها الأدوات التي تحتاج إليها لنجاح هذه العملية الانتقالية. ويشمل ذلك مواصلة الإذن، بموجب الفصل السابع من الميثاق، باستخدام جميع الوسائل اللازمة للاضطلاع بولايتها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يُقاس التقدم استنادا إلى النقاط المرجعية التي حددها الأمين العام وأن يكون نابعا من الأولويات الإنمائية والأمنية والسياسية لهايتي على المدى الطويل.

والبعثة لا يمكنها تحقيق ذلك بمفردها. وامتلاك هايتي لزمام الأمور وإنجاز الإصلاحات الهامة أمران في غاية الأهمية لكفالة مستقبل إيجابي لشعب هايتي. ولذلك، نكرر دعوتنا لحكومة هايتي والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري إلى العمل على نحو وثيق لضمان توفر الأسس المتينة لتحقيق الاستقرار السياسي الطويل الأجل.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب باتخاذ القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨) القاضي بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ومن المؤسف أن القرار لم يتسن اعتماده بتوافق الآراء، ولا شك في أن ذلك مرده إلى سبب وجيه. وكنا نأمل لو أنه جرت معالجة بعض الشواغل المُعرب عنها بشأن مشروع النص، بما في ذلك المسائل المتعلقة باللجوء إلى الفصل السابع. ونعتقد أن ذلك ستكون له تداعيات على المناقشات مستقبلا، وهذا هو السبب في أننا عبرنا عن شواغلنا للقائم على الصياغة، جنبا إلى جنب مع غيرنا من البلدان المتماثلة التفكير.

وبطبيعة الحال، كان الأمر سيكون أفضل كثيرا لو أننا تمكنا من إرسال رسالة قوية وموحدة لدعم هايتي. بيد أننا نتفق جميعا على أن إنشاء البعثة كان حقا أمرا بالغ الأهمية لتوطيد السلام من خلال تعزيز مؤسسات العدالة وسيادة القانون، فضلا عن دعم القدرات المؤسسية والتشغيلية للشرطة الوطنية الهايتية. وتجديد ولاية البعثة سيمكنها من مواصلة تقديم المساعدة للحكومة في تعزيز مؤسسات سيادة القانون. ونحن نقدر المبادرات والجهود التي تبذلها البعثة من أجل بناء قدرات الشرطة الهايتية في مجالات التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي والاستخبارات الجنائية والتحقيقات والجريمة المنظمة وإدارة مسرح الجريمة والتوظيف والتدريب وتعميم مراعاة المنظور الجنساني ومكافحة الشغب وتكنولوجيا المعلومات، وكذلك في مجالات الاتصالات واللوجستيات وصيانة الهياكل الأساسية. غير أننا نلاحظ التحديات التي تواجهها هايتي في مجال العدالة والسجون والجهود التي تبذلها البعثة للتصدي لها، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2018/241).

ونفهم أن هايتي لا تزال تواجه تحديات هائلة وتعاني من هشاشة كبيرة تجاه الكوارث. ويحدونا الأمل في أن ترسي الشراكة

الجديدة التي أُنشئت بين هايتي والأمم المتحدة، بعد إنشاء بعثة دعم نظام العدالة، أساسا متينا لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل والتنمية المستدامة في هايتي.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن ارتياحها لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي من أجل كفالة تعزيز مؤسسات الدولة فيها على مدى فترة الـ ١٢ شهرا المقبلة من ولاية البعثة. فهي ستقدم الدعم إلى المؤسسات الإدارية والقانونية والتشريعية في هايتي، وستعزز سيادة القانون؛ وتساعد في مكافحة الجريمة وتعزيز الحكم الرشيد.

ومع ذلك، فإننا نعرب عن قلقنا إزاء إدراج العديد من الأحكام بموجب الفصل السابع في القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨). وكنا نفضل لو أن الأولوية قد أُعطيت لروح الثقة بين البعثة وحكومة هايتي، وأيضا لو أمكن حل أي خلافات من خلال الحوار. وفي ضوء ذلك، كنا نفضل لو أن هذه الأحكام قد أُدرجت في إطار الفصل السادس. غير أنه، وبالنظر إلى الحاجة الملحة إلى تجديد ولاية البعثة، فقد صوتت جمهورية غينيا الاستوائية مؤيدة لمشروع القرار.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد شرعت هايتي في السنوات الأخيرة في رحلة تغيير إيجابي رائعة. وخطا البلد خطوات كبيرة على طريق تحقيق استقرار الحالة السياسية والأمنية. ولهذا الأمر أهمية مباشرة بالنسبة لمملكة هولندا، حيث أن ثلاثة من البلدان المؤسسة لمملكتنا – سان مارتن وأروبا وكوراساو – تقع في منطقة البحر الكاريبي وهناك العديد من المواطنين الهايتيين الذين يعيشون في هذه البلدان.

ونرى أن هايتي ينبغي أن تغتنم هذه الفرصة لمواصلة بناء وتعزيز مؤسساتها العامة من أجل ضمان سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. فقد أُنشئت بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لدعم حكومة وشعب هايتي في تحقيق هذا الطموح. ونرحب باتخاذ القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨)، الذي يمدد الولاية القائمة للبعثة ويمكنها من مواصلة عملها الهام بطريقة متكاملة. ومن ثم، فإننا نأسف لأنه لم يتسن التعويل على تأييد المجلس الإجماعي للقرار في نهاية المطاف. ونعرب عن الأمل في أن تتمكن هايتي، بالتعاون الوثيق مع البعثة وبمشاركة المرأة على جميع المستويات، من أن ترسي أساسا متينا للاستقرار السياسي والأمن والتنمية الشاملة للجميع في الأجل الطويل.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب بولندا باتخاذ القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨) القاضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ومع ذلك، فمن المؤسف أننا لم نتمكن من المحافظة على الممارسة الجيدة المتمثلة في أن نعتمد بالإجماع قرارا ينص بصورة تقنية على تجديد الولاية. وقد صوتت بولندا مؤيدة للقرار، على أمل أن يوحد المجلس صفوفه.

ومن شأن انقسام آخر للمجلس أن يبعث برسالة سلبية إلى مكان يحتاج الآن إلى إشارات إيجابية، حيث أنه في خضم عملية انتقال. وهذا ليس وقت توجيه أصابع الاتهام، ولكنه وقت إيجاد طريقة لتفادي حدوث حالة كهذه مستقبلا حرصا على مصداقية المجلس وكفاءته.

أود أن أختم حديثي بالإعراب مرة أخرى عن ارتياحنا للتقدم الذي أحرزته حكومة هايتي وشعبها في بناء مستقبل أفضل للبلد. ونعتقد أن استمرار وجود البعثة سيدعم هذه الجهود.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

ترحب بيرو باتخاذ القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨) الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لمدة سنة إضافية، ويضع الأساس للانتقال نحو تطبيع وجود الأمم المتحدة خلال مرحلة ما بعد حفظ السلام. وفي هذا الصدد، فإننا نثق

بالعمل الهام الذي تضطلع به البعثة لدعم حكومة هايتي في تعزيز سيادة القانون وإضفاء الطابع المهني على قوات الشرطة ورصد حالة حقوق الإنسان.

ونرى أيضا أنه ينبغي توجيه الجهود المبذولة في تلك المجالات إلى تحقيق الأهداف التي حددها الأمين العام والتي تضع خريطة طريق لتحقيق الاستقرار والأمن والرخاء في هايتي. وعلى الرغم من عدم الإجماع على القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨)، الذي اتخذناه للتو، نرى أن من المهم التقيد بالتزام جميع أعضاء المجلس بضرورة الاستمرار في تقديم الدعم إلى هايتي. ولا يمكننا أن نغفل عن حقيقة أن للمجلس مسؤولية أكبر من الولاية الممنوحة للبعثة. ويجب علينا الإسهام في بناء علاقة دينامية على أساس الثقة المتبادلة بين حكومة هايتي والأمم المتحدة بصفة عامة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل هايتي.

السيد ريجيس (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الفرصة للإعراب عن آراء وفد بلدي في أعقاب اتخاذ القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨) بشأن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ويبدو أن الوثيقة تتسق مع النهج المبيّن في تقرير الأمين العام (S/2018/241) المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨ ومع تقييمه الإيجابي للغاية للحالة في هايتي خلال الأشهر الأخيرة.

يلاحظ وفد بلدي أن العنصر الرئيسي الأول في هذا النص هو تجديد ولاية البعثة لسنة واحدة حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩. ويتمثل العنصر الثاني في الخفض التدريجي لوجود شرطة الأمم المتحدة على عدة مراحل ابتداء من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ وينتهي في نيسان/أبريل ٢٠١٩. والعنصر الثالث هو الإشارة إلى استراتيجية الخروج التي من المقرر تنفيذها خلال فترة سنتين بناء على تقرير تقييمي سيقدمه الأمين العام إلى المجلس. والعنصر الرابع هو التقييم الاستراتيجي للبعثة المتوقع إجراؤه في شباط/فبراير ٢٠١٩ والذي سيمهد الطريق لانسحاب البعثة وفقا للمعايير التي وضعت بصورة مشتركة. ويتمثل العنصر الخامس في وضع خطة انتقالية، بما في ذلك تشكيل وجود الأمم المتحدة في هايتي من الأفرقة القطرية ومختلف الصناديق والبرامج والوكالات التابعة للأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع الحكومة الهايتية.

ومع ذلك يأسف وفد بلدي لعدم الأخذ في الاعتبار بالتوصيات المقدمة بواسطة الدول الأعضاء في المجلس، خاصة وأن القرار يُعنَى بالحكومة الهايتية تحديدا. ونرى مثالا على ذلك في الفقرة العاشرة من الديباجة، وفي الحكم الأول الوارد في نص منطوق القرار، وبوجه عام في الإشارة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بالرغم من الرأي الإجماعي القائل بأن البعثة مختصة بتقديم الدعم والمساعدة التقنية للمؤسسات الوطنية المسؤولة عن الحفاظ على سيادة القانون في هايتي.

ولدى الحكومة الهايتية خبرة كبيرة في التعاون مع الأمم المتحدة بصفة عامة ومجلس الأمن على وجه الخصوص. ويأمل وفد بلدي في تطور علاقات التعاون مع البعثة على جميع المستويات خلال الأشهر المقبلة في سياق عمليات البعثة ومبادراتها في هايتي. وإذ نردد ما قاله وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، فإن من الضروري الحفاظ على علاقة حميدة مع السكان والسلطات العامة على أساس التضامن والثقة المتبادلة. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي باتخاذ القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨). ومع ذلك، يعرب عن تحفظاته إزاء الديباجة وأحكام القرار التي أُدرجت في النص على الرغم من عدم حصولها على توافق الآراء المطلوب. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء الإشارة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.